





٤١٤

ش ١٥

(شرح الرسالة الوضعية) ، تأليف السمرقندي ، أبو القاسم  
ابن أبي بكر - بعد ٨٨٨ هـ . كتبه علي الشوبكي  
الشرقاوي ، سنة ١٢٩١ هـ .

٦٢٠٢

١٦ ق ١٩ س ١٦×٢٢ سم

نسخة حسنة ، بأشياءها نقص خطها نسخ معتاد ،  
طبع .

الأعلام (ط ٤) ١٧٣: ٥ الأهرية ٤: ٥٤

١- الصرف والوضع ، اللغة العربية أ- المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

ف ١٣٤١ / ٢

شامخ رسالة الخضر في علم الوضوح

عبد النبي ١٢٩١ هـ

هذا انشامخ رسالة الوضوح

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"  
الرقم: ٦٤٠٤ - في ١٤٤١ هـ  
العنوان: (شرح الرسالة الوضوحية)  
المؤلف: السمرقندي أبو القاسم به ثني بكر - بعد ١٨٨٨ هـ  
تاريخ النسخ: ١٤٩١ هـ  
اسم الناشر: علي السويدي الشراقي  
عدد الأوراق: ٦٦  
ملاحظات: بأمرنا سلطان نقص



**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله الذي خص الانس بمعرفة اوصاف  
الكلام ومبانيه وجعل الحروف اصول كلمته وظروف  
معانيه والصلاة على المشتق من مصدر الفضل  
والحكم الجامع لمحاسن الافعال ومكارم الشيم الموصولة  
بالفاظه انواع السعادة والهدى المضمرة في شملته  
اصناف الحكم والتقى محمد المذكور اسمه في التوراة  
والانجيل وعلى اله مظهر الحق ومبطل الاباطيل  
ما ظهر نجم في العلم وما اشتهر نجم في العلم **وبعد**  
فلما اشاع في ليل امصار وظهر ظهور الشمس في النهار  
الرسالة الفضدية التي افادها المولى الامام المحقق  
الفاضل المدقق خاتم المجتهدين عضد الحق والدين  
اعلى الله درجته في اعلى عليين وكانت مشتملة  
على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية الرحمة  
الاختصار ونهاية الارتفاع ولم يكن لها بد من شرح  
لا يفاد بترصيف ولا كبيرة الاحصاء وبلغ في  
تبين الامام وتحقيق المقاصد اقصا لها اردت  
المغوص في تنعيم هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه  
خرايدها الثامر مع جمود القريحة وكلال الطبيعة

تحفة

تحفة الحصرة العلية الامير الاعظم والعهدة الاكرم  
ظل الله على الانام ففتح ابواب الانوار والكرام الذي  
اشتافت تيجان السلطنة اليها ماته وباهت حل  
الامارة على قامته الفايز بالحكمتين العلمية والعلمية  
الحائز للرحمة ياستين الدينية والدنيوية اشرف  
الساھلين في الاصل والنسب واحقهم بالفضل والادب  
سما سجال النوال على الخلائق وصاحب جلايل النعم  
والدقائق مانوال الفاروق ربيع لنوال الامير يوم  
سبحان فنوال الامير بدرة عين ونوال الفاروق قطرة ماء  
المؤيد بتأييد الملكة العظيم مغيث الدولة والدين  
الامير عبد الكريم لا تنزل مراقب الامم خاضعة لاوا  
واعناق الخلائق ممتدة نحو مراسمه وهذا ادعا  
قد تلقاه ربنا بحسن القبول قبل اذ لا رفيع الهوى  
واقول فان وقع في حيز القبول والرضي فهو غاية  
المقصود ونهاية المبتغى والله الميسر الامام وعليه  
التوكل في جميع الاحوال قال المصنف بعد التسمية  
**هذه فائدة** اشار اليه بهذه العبارات التي  
التي اراد كتابتها وبيان اجزاها نزلت منزلة  
المتخصص المشاهد المحسوس اذا استعملت

ب

مر

طنية



لها كلمة هذه الموضوعات لكل مفار اليه محسوس  
 والفائدة لغة ما حصلته من علم او مال مشتقة من الفيد  
 بمعنى استجدات المال والخير وقيل اسم فاعل من فادته  
 اذا اصبحت فوادته وفي العرف هي المصلحة المترتبة  
 على فعل من حيث انها ثمرته ونتيجته وتلك  
 المصلحة من حيث انها في طرف الفعل تسمى غاية  
 له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى  
 غرضاً ومن حيث انها باعثة للفاعل على القدر  
 على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى غايية  
 فالفايدة والفايدة متحدان بالذات مختلفان  
 بالاعتبار كما ان الفرض والعلة الفايية ايضاً  
 كذلك لان الحيتين متلازمان ودليل اعتبار كل  
 حينية فيما اعتبرت فيه اضافتهم الفرض الى الفاعل  
 دون الفعل والعلة الفايية بالعكس والاولان هم  
 من الاخيرين مطلقاً اذ ربما يترتب على الفعل فايية  
 لتكون مقصودة لفاعله واما عمل الفايية على ما  
 اشير اليه بهذه حقيقة لغة وعرفاً اذ العبارات  
 في نفسها فايية اما باعتبار اللفظ وظاهره اما باعتبار  
 العرف فلانها مصلحة تترتب على تصحيح حرفها  
 واخراجها

واخراجها عن محالها ويجوز ان يكون مجازاً في الا  
 سناد باعتبار ان تلك العبارات مدخلة في حصول  
 الفائدة **تشتمل** اما خبر بعد خبر او حال او صفة  
 لفائدة والمراد انها تستقل اشتمال الكل على اجزائه  
**على مقدمة** **وتقسيم** **وخاتمة** وجده التركيب  
 ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات لما ان يكون  
 لفائدة المعصود او لفائدة ما يتعلق به اذ الخارج  
 عنها لا يذكر فيها فان كان الاول فهو التقسيم  
 وان كان الثاني فان كان ذلك المتعلق يتعلق  
 السابق باللاحق اي يتعلق من حيث الاعانة  
 في الشروع على وجه البصيرة فيه فهو المقدمة  
 وان كان يتعلق باللاحق بالسابق اي من حيث  
 زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في  
 اللغة اما من قدر اللازم بمعنى تقدم او المتعدي  
 وفي الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع  
 في العلم والمناسبة ظاهرة لتقدمها في الذكر ولتقد  
 يمتها لطالب في الشروع في المقاصد بالذات  
 او بالواسطة والمراد بالمقدمة هاهنا المقادير  
 المحصورة او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار

في



التجوز بان يكون من قبيل اطلاق الكلي على  
بعض جزئياته او اطلاق اسم المدلول على بعض  
ما دل عليه وما وقع في بعض النسخ على مقدمة  
وتنبية وتقسيم وخاتمة فهو سهو من قلم الناسخ  
اذ التنبيه من المقدمة فلا معنى لعدده جزأ مستقلا  
**المقدمة** مبتدا خبره هذا الذي شرع فيه  
او بالعكس وما جعل مجموع هذه العبارات التي يبدأ  
الي قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب في امثال  
هذا المقام تامل ولما كان معرفة اقسام اللفظ  
باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتفضل الموضوع  
له كذا لك مما يتوقف عليه المقصود كما يظهر  
لك بعد ذلك بداء في المقدمة بتقسيم اللفظ  
فقال **اللفظ يوضع لشخص بعينه** اعلم  
ان اللفظ في اصل اللفظ مصدر بمعنى المسمي  
فهو معنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا  
وما هو حرف واحد او اكثر مهلا او مستملا صادرا  
من الفم او لا لكن خص في عرف اللفظ ثانيا بما  
هو صادر من الفم من الصوت المقترن على الخرج  
حرفا واحدا او اكثر مهلا او مستملا فلا يقال لفظة

الله

الله بل كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما شأنه ان  
يصدر من الفم من الحروف واحد كان او اكثر او تجري  
احكام اللفظ عليه كالصطف والابدال فيندرج  
فيه حينئذ كلمات الله تعالى وكذا الضمائر  
التي يجب استئثارها وهذا المعنى اعم من العلم الاول  
وهو المراد هاهنا واللام فيه اما للجنس من حيث  
حصوله في بعض افراده اعني العهد الذهني او الحكم  
لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهي  
الموضوع منه اعني العهد الخارجي وحينئذ  
يجب ان يحمل قوله يوضع على المدلول عن الماهي  
الى المضمار على ما لا يشتتضار للصورة لنوع غرامة  
او لتأخر الموضوع عن اللفظ بالنظر الى اذات  
اذ اعهد هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع  
من حيث شخص المعنى وعمومه وخصوص  
الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء  
اربعة لان المعنى اما شخصي او لا وعلى كل تقدير  
فالوضع اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا  
لشخص باعتبار تعلقه بخصوصه ويسمى هذا  
الوضع وضعاً خاصاً للموضوع له خاص كما اذا



اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظه بلزائيه والنا  
في ما وضع لمشيخص باعتبار تعلقه لا بخصوصه بل  
باعتبار امر عام ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما لموضوع  
له خاص كاسم الاشارة على ما يجيء وهذا القسم  
يجب ان يكون معناه منفردا والثالث ما وضع الامر  
كله باعتبار تعلقه كذلك اي على عمومته وسمي هذا  
الوضع وضعا عاما لموضوع له عام كما اذا تصورت  
معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظه الانسان  
بلازائيه والرابع ما وضع الامر كل به باعتبار تعلقه  
بخصوص بعض افراده وهذا القسم مما لا وجو  
له بل حكموا باستحالة لان الخصوصيات لا يعقل  
كونها مرأة ملاحظة كلياتها بخلاف العكس  
والكتفي بذكر القسمين الاولين من تلك الاقسام  
الرابع لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم  
تعلق الفرض به فمما هو المقصود الاصل من تلك  
الرسالة وهو تحقيق معنى الحرق والضمير واسم  
الاشارة والموصول والاول وان كان كذلك  
الا انه لما شاركه الثاني في تشخيص المعنى تعرض له  
ليزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل ان يكون

صفة

صفة كاشفة للشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة  
قوله باعتبار امر عام اي قد يوضع اللفظ للشخص  
باعتبار تعلقه بعينه وشخصه **وقد يوضع له**  
**باعتبار امر عام** اي باعتبار تعلقه بامر عام  
**وذلك** اي الوضع لمشيخص باعتبار امر عام  
يتحقق بان يعقل امر مشترك بين مشيخصا  
**ثم يقال** هذا اللفظ موضوع لكل واحد  
**من هذه المشخصات** بخصوصه اي بعينه  
اللفظ بازاكل واحد من افراد المشيخصه له  
سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في  
معاني الحرف او من عوارضها كما في المضممرات  
واسم الاشارة وذالك الامر العام ملحوظ  
باعتبار كونه مرأة ملاحظة تلك الافراد التي هي  
المسميات الموضوع لكل منها اللفظ وليس في ذلك  
ذالك الامر العام موضوعا له كما توهمه بعض  
الافاضل في الصنائع والموصولات وغيرها  
وانما عبر عن ذلك التبيين الذي هو الوضع  
حقيقه بقول اذ به يظهر ذلك التبيين  
غالباً وانما قيدت بالحديث بقوله **حيث**



لا ينفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه دون  
 القدر المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ  
 هنا مفهوماً لكل واحد من افراد ذلك الامر المشترك  
 حتى يستعمل فيه وينفذ ويفهم هو منه فان ذلك باطل  
 بل المقصود من ان الموضوع له والمستعمل فيه هذا  
 الشخص من افراد على حدة وهذا الاخر كذلك  
 دون القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع  
 له فقوله دون القدر حال من قوله واحد بمقتضى  
 اى متجاوز عن القدر المشترك فانه غير مفاد  
 وغير مفهوماً بطريق الاستعمال فيه بحسب  
 الوضع فلا يقال هذا مثلاً ويراد به الامر العام الذي  
 هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكور واذا كان  
 كذلك فتفعل الواضع ذلك الامر المشترك  
 الة للوضع ووسيلة الى حصوله لانه  
 اى المشترك الموضوع له فقوله لانه بتقدير  
 الامر معطوف على الخبر ان قراء فتفعل مصدر  
 وان قرئ على صيغة المضارع المجهول من الثلاث  
 في المجد فالة منصوبة على الحائجة ولا لانه  
 عطف عليه فالوضع كلي والموضوع شخصي

كما قررنا



كما قررنا وذلك مثال للمقن اى اللفظ المو  
 ضوع لمختص باعتبار امر عام مثل اسم  
 الاشارة نحو هذا انزل ذلك الامر  
 الكلي منزلة المشار اليه المعين كمال المحر  
 التمييز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل فيه  
 ذلك الموضوع للاشخاص فان هذا  
 مثلاً موضوعه اى معناه المشار اليه المختص  
 اى كل واحد من مفهوم المشار اليه مطلقاً والمختص  
 صفة لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار اليه  
 هاهنا ولا يجوز ان يكون صفة المشار اليه كما  
 لا يخفى على ذي مسكة قوله موضوعه في بعض  
 النسخ بقا التانيث على انه خبر هذا ابتداءً  
 اللفظ او الكلمة وفي بعض اخر باضافة الضمير  
 على انه من قبيل الاسماء ومساهة حيث  
 بيان له وقوله بحيث لا يقبل الشركة قاليد  
 ما يستفاد من المختص يعني ان مفهوم هذا  
 ما صدق عليه المشار اليه الشخص الذي لا  
 يقبل الشركة ومفهومه الذي يقبل الشركة والحاصل  
 ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد مذكر مختص



لو حظا بامر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد  
المذكر الصادق علي هذا المشار اليه المشخص  
وعلي ذاك الاخر كما اذا حكمت علي كل رومي  
بانة ابيض بهذا العنوان فقد لاحظت جميع  
المشخصات الروميين من زريد وعمر وغيرهما  
بامر عام وهو الرومي وحكمت عليه بانة  
ابيض **تنبيه** لفظ التنبيه يستعمل في مقاي  
مين احدهما ان يكون الحكم المذكور بعينه  
بديها اوليا والثاني ان يكون معلوما من الكلام  
السابق وهما هذا الحكم بديها اولي اذ انصو  
طريقه مع يكفي في الجزم بالنسبة وليس مذكور  
استدلالا بل تنبيه يذكر في صورة الاستدلال  
والبداهيات قد ينسب عليها امثلة فلا قد يكون في  
بعض الاذهان الفاصلة من الخفا ما هو من هذا  
**القبيل** اي ما صدق عليه اللفظ الموضوع  
لمشخصات باعتبار اندراجها في امر عام لا يفيد  
**الشخص** الا بقرينة معينة لان وجه افاد  
الواحد من تلك المشخصات بعينه ليس  
الاوضحة له وهو لا يختص **لاستواء** نسبة

الوضع

**الوضع الي المسميات** اذ مع اشتراك الكل في تلك  
لا بد في افادته من امر ينظم اليه به يحصل ذاك  
اليقين وهو المعنى بالقرينة فان قيل ما هو من  
هذا القبيل والالفاظ المشتركة سيما في عدم  
افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة وتقد  
المعنى الموضوع له في الفرق بينهما قلت الفرق  
لزوم التعيين في المعنى وعدمه ووحدة الوضع  
وتقدمه فان قلت اللفظ بحسب استعماله في  
معناه الحقيقي لا يحتاج الي قرينة دون المجاز علي  
ما هو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج قلنا المراد  
بما ذكره هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفي  
في صحة استعماله في معناه كونه موضوعا لذلك  
المعنى ولا يحتاج الي قرينة لمجرد الاستعمال بخلاف  
المجازي فانه يحتاج الي قرينة لمجرد ذلك لينصرف  
عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ  
للاستعمال فيه واحتياج القرينة فيما بحث فيه  
وفي المشترك لدفع مزاحمة المعاني الحقيقية  
وفهم المراد للاستعمال ولما فرغ من المقدمة  
شاع في المقصود فقال **التقسيم** امة بد او خير



على ما مر والمعدوف هو المذكور ومعنى التقسيم  
هو ضم قديني او اكثر الى عام ليصير ذلك العام  
بانضمام كل قيد قسمين مباينين للقسم الاخر وغير  
مباين له باعتبار تنافي القيود او اتحادها فقط  
والمبادر بحسب الفرق هو اعتبار التباين وما  
يحق فيه من هذا القبيل وحاصله مجمل التقسيم  
اللفظي باعتبار مدلوله او لا الى قسمين مد  
ما مدلوله كلي وما مدلوله شخصي وتقسيم  
الاول منه الى اسم جنسي ومصدر ومشتق  
وفعل وتقسيم الثاني الى العلم والى الحق والى  
الضمير واسم الاشياء والموصول على وجه  
تخصيصه تلك الاقسام فان تحقيقها  
من مزال الاقدام **اللفظ** اي الموضوع  
**مدلوله** اي المعنى الموضوع له فان الحاصل  
في العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه  
بهذه العبارة ومن حيث انقضاءها بانقضاء  
غيره مدلوله ومن حيث وضع اللفظ بالمر  
بازايه موضوعه ومن حيث القصد اليه  
من اللفظ الذي افاده معني **اما كلي** او **شخصي**

لان

لانه مدلوله اما ان يمتنع من فرض صدقه ومجمله  
على متعدد فهو المشخص ويسمى جزئيا حقيقيا  
اولا بمتنع كدالك وهو الكلي فان قيل هذا التقسيم  
فاسد لان الالف واللام في اللفظ هما هذا للا  
ستفراق معناه هاهنا حينئذ كل لفظ موضوع  
لمعنى اما مدلوله كلي او شخصي ولا يشك ان  
مورد القسمة اللفظي الموضوع لمعنى فنقول ان  
مورد القسمة هو اللفظ الموضوع وكل لفظ  
كذلك مدلوله اما كلي واما مشخص فمورد  
اما من القسم الاول او من القسم الثاني فان كان  
الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني لا يشمل الاول  
قلنا معنى قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان كل  
فرد من افراده متصف بها حد هذين الوصفين  
على سبيل الانفصال فمورد القسمة لانه لفظ  
صنفهم هذا اللفظ وهو ما قيل في امثال هذا المعنى  
من ان الاقسام الى الاقسام لا تفرق للمقسم  
والقسم لا تفرق للاقسام واللام لا تفرق لغيره  
لزمه الاقسام الى الاقسام لكل منها ويلزم  
انقسام الشيء الى نفسه والى مقابله وانه

ع



وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كامثاله فالجواب  
 عنه ان الانقسام المذكور لا يزم للانقسام بحسب وجوه  
 الذهني والمقسم لا يزم لان تلك الحيثية بل من حيث  
 حصوله العيني ولا يزم العيني باعتبار لا يزم ان يكون  
 لازما للضرورة باعتبار اخذ الكلوية اللازمة لفهم  
 الحيوان اللازم لزيد مثلا **والاول** اي اللفظ الذي  
 مدلوله كلي **اما ذات** اي اما مدلوله ذات او يقال  
 بالتجوز باطلاق اسم الذات والحدث على ما يدل  
 عليهما من اللفظ **وحينئذ يستقيم** حمل قوله **و**  
**اسم جنس كرجل او حدث وهو المصدر**  
 انما اخذ المصدر عن اسم الجنس ليعين التقسيم  
 الى الفعل والمشتق عليه فطانه قال اللفظ الذي  
 مدلوله كلي مدلوله اما حدث وحده او غير  
 حدث وحده او مركب منهما والمراد ههنا بالذات  
 ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا  
 احدهما للآخر وبالحدث امر قائم بغيره بغيره  
 بالفارسية بما اخذ دال وبنون كالضرب او ثاوي  
 كالقتل فيخرج معنى السواد والبياض لعدم التغير  
 ومعنى الجيد والمتوال لعدم القيام بالغير ومعناه

اختصاص

اختصاص الناعت بالمنفوت او التبعيه والتغير  
 اي الاتحاد في الاشارة الحسية كما في العاديات  
 او العقلية كما في المجردات ولما كان اعتبار التركيب  
 بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد اختصاص ذلك  
 المركب بما اعتبر مع الطرفين النسبة فغير عنه بقوله  
**او نسبة بينهما** لانها السبب في وضع اللفظ بانرا  
 ذلك المركب **وذلك** اي النسبة والتذكير باعتبار  
 التذكير والمركب المشتق عليهما **اما ان تعتبر**  
**النسبة من طرف الذات وهو المشتق او تعتبر**  
**من طرف الحدث وهو الفعل** فان قيل المراد  
 من الذات غير الحدث وحده كما وهو يتناول  
 القسم الثالث قلنا وحده متعلق بغير الحدث لا بالحدث  
 الداخلة عليه لفظ غير فلا شك حال حينئذ والانقسام  
 الى اربعة استقرى لا عقلي وان كان متروكا بين  
 التقني والاثبات بحسب المال وراجعا الى تقسيم  
 ثلاثه فلا يصح ارسال القسم الاخير منها واحتمال  
 انقسام بعض الانقسام الى اقسام مندرجة  
 تحته لا يمنع من اختصاصه كاللفظ والمشتق فالمشتق  
 ينقسم بان يقال المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث



به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل أو الثبوت  
 وهو الصفة المشبهة أو وقوع الحدث عليه وهو  
 اسم الفاعل أو كونه الاله لحصوله وهو اسم الاله  
 أو مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان أو زمانا  
 وهو ظرف الزمان أو يعتبر قيام الحدث به على  
 وصف الزيادة على غيره وهو اسم التوضيل ولذا  
 العقل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي والحال  
 والمستقبل وباعتبار الطلب الى امر وغيره **و**  
**الثاني** اي اللفظ الموضوع لمعنى شخصي **فان**  
**لوضع** اي وضع اللفظ لذلك الشخص **اما**  
**شخصي** ايضا بان يكون الموضوع له متخصما  
 واحدا لوحظ بخصوصه اي بما يعينه **او كلي**  
 اي عام بان يكون الموضوع كلاما من مشخصات  
 لوحظت اعمالا بامر كلي يعمها **والاول**  
 اي اللفظ الموضوع لشخص وضعا عاما اقسام  
 اربعة الحرف والصغير واسم الاشياء والموصول  
 ووجه الحرف في هذه الاقسام **انمدلوله اما ان**  
**يكون معني في غيره** اي حاصله في متعلقه **و**  
**فيستبين بانضم هذا اللفظ الى** بمعنى

انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه  
 بل يستحق بانضم من متعلقه اليه ويتعلق به  
 بتعلقه **وهو الحرف** كمن **والي اول** تكون لذلك  
 بان يكون معنى حاصله في نفسه متحصلا يدور  
 انضمامه اليه واذا عرفت ان الالفاظ الموضوعه  
 لمشخاص وضعا عاما محتاج حين استعمالها الى  
 قرينة لافادة التبيين **فالقرينة ان كانت في**  
**الخطاب** يعني مخاطبة فيتناول ضمير  
 المتكلم والغائب **فالضمير** كانا وانت وهو  
 فان ما يفيد ارادة المعين من هاتين القرينتين انما  
 هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر **ان**  
**كانت** تلك القرينة **في غيره** اي غير الخطاب  
**فاما حسية** بان يشار الى المراد بذلك اللفظ  
 يعنونه الاعضاء المحسوسة **وهو اسم لا**  
**شام** كهذا وهذا فان المعين لما يراد منه هاتين  
 المعينتين انما هو هذه **وه عقلية** فان  
 يشار الى المراد باللفظ الذي هو معنى عند المخاطب  
 طب باعتبار تقييده بنسبة مضمون جملة اليه  
 معهود بين المتكلم والمخاطب **اشياء** اليه



**وهو الموصول كالذي والي فان المعين للمراد**  
 من كل منهما التشاب مضمون صلته اليه المعلوم  
 قبل اقترانها به المصنوع لهما كقولك لمن سمع انه جاء  
 واحد من بغداد الذي جاء من بغداد رجل  
 فاضل مشير ان نسبة مضمون هذه الجملة الى هذا  
 المعين عند المخاطب باعتبار تقبيحه عنده ولا  
 يخفى ان هذه الاشياء لا توجب التقين الا با  
 ن ضمها امر خارجي مع تلك النسبة كاختصاص  
 الصلة مثلا فيما اشير اليه بهذه النسبة كما  
 سيجي تحقيقه ولقائل ان يقول كون الحرف  
 وضميري المتكلم والمخاطب موضوعا لتشخيص  
 ظاهرا واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم  
 كلي ولفظ قد يشامر به الى الجنس وكذا الله  
 الذي مثلا يراد به كلي وقد اجيب عن الاشياء  
 الى الجنس بانها مبنية على جعله بمنزلة المصنف  
 المتأخر وكذا في الموصول واما ضمير الغائب فالظاهر  
 ان لفظه هو موضوع الجزئيات تحت مفهوم الفا  
 المفرد المذكر سواء كان جزئيا حقيقة او صاقية  
 كما سيجي تحقيقه واعترف بان هذه القسمة



اي قسمة اللفظ الموضوع لمصنف ومضوعا ما الى تلك الاقسام  
 الاربعة غير حاضرة جواز ان يكون هاهنا لفظ وضع  
 بامر عام فكل من افراده المستقيمة ولم تلتق بصفة معدية  
 الثلاثة كاسماء حروف الجاي والاي واليا ولذا لفظ العين  
 واسماء النسب كالفاية والشافية ولما كانت الاقسام  
 تشترك في شيء وتختلف في شيء آخر اراد ان يشير الى ما به  
 الاشتراك وما به الامتياز فوضع الحائمة التي لا تدفق  
**الحائمة تشمل** الطليان يقول وتشتمل بالعطف لتتوف  
 مبتدا محذوف والخبر اي هذه التي تذكرها او بالعكس  
 وتحتل ان يكون شتما عارضا او مبتدا او من ضمير وخبر  
 والاحتياج الى الواو مع بقاء النظام قوله **على تفسيره** تحتل  
 ان يراد بها اللفاظ اي الحائمة تشمل على كل منها وتحتل  
 ان يراد بها المعاني لتكون اللفاظ مشتملة عليها اشياء  
 الخريف على المظهر وقد ولا يلزم اشمال الشيء على نفسه  
 كان ما فيها من الاحكام علم مما تقدم اطلق التسميات  
 عليه **الاول** اي التسمية الاول **الثلاثة** اي الضمير واللام  
 والاشارة والموصول **المشتركة** **ان** **اولا** **لها**  
**ليست معاني في غير هاتين** معاني هذه الثلاثة مشتركة  
 في ان كلا منها بنماه معنى في نفسه تلحق بقصد استعماله



بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبه **وان كانت**  
 تلك المدلولات **تتصل بالغير** أي ليس كلامه تلك  
 المدلولات متصلة في العقل بحسب فهمه مما وضع  
 بأمرائه إلا بانضمام قريبة إليها من الخطاب والا  
 شارة إليه حسا وعقلا **فهي اسماء الحروف**  
 أي إذا كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية  
 فهي اسماء لان الاسم ما يكون ثما مرعناه لذلك  
 التنبيه **الثاني الاشارة العقلية لا تفيد**  
**التشخيص** هذا الشارة إلى الفرق بين الموصول  
 وبين الضمير واسم الاشارة بان الموصول مع  
 القرينة التي هي الصلة لا يفيد الجزئية  
 وعلل ذلك بقوله **فان تقييد الكلي بالكلي**  
**لا يفيد الجزئية** اما لو قيد كليا فظاهر نظرا  
 إلى انه بعد الصلة لا يدل الاعاي انتساب  
 مضمون جملة إلى ذات ما من غير سبق تعيين  
 واما اعتبار كلية المفيد مع ان معنى الموصول  
 مستثنى على ما قرر من حيث ان المفهوم  
 للعالم بالوضع من الموصول وحده حتى  
 الاطلاق ليس الا الامر الذي هو الالة ملاحظة

المشخصات

المشخصات ولا شك انه كلي مقيد بمضمون  
 الصلة الذي هو كلي ايضا فلا يفيد السامع  
 وشخصا بخلاف قرينة الخطاب والحس  
 فان كلامها يفيد التشخيص فغير السامع  
 منها ما يمنع الشركة **فلذا لك كانا أي الضمير**  
 واسم الاشارة **جزئيين** وهذا أي الموصو  
**كليا** وفيه بحث اذ الموصول موضوع للمنتخص  
 على ما حقق وعدم فهم السامع المعين لا يوجب  
 الكلية للهم الا ان يقال المراد ان الموصول  
 عد كليا نظرا إلى فهم السامع من مجرد قرينة  
 الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر  
 عن الاختصاص الخارجي لا إلى ان الموصول كلي  
 حقيقة والا فلا يستقيم كلامه اذ القرينة  
 المفيدة للتشخيص المحتاج إليها في الاستعمال  
 انه اعتبرت فلا فرق بين الثلاثة وان لم تعتبر  
 فلا فرق ايضا لعدم افادة الجزئية في الكل لكن  
 لما كان المفيد ظاهرا من القرينة فهو مضمون الصلة  
 حكما بان قرينة الموصول هي الصلة والاشارة  
 العقلية المفهومة منها أي من انتسابها والمهم

ل

ل

مرة



بني هذه التفرقة على ذلك التبيين الثالث  
 علمت من هذا اي مما سبق في مباحث ٨  
 التقسيم الفرق بين العلم والمفهوم حيث صرح  
 بخصوص المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى الخاص  
 وعمود الوضع في المفهوم وعلمت ايضا فساد تقسيم  
 الجزئي اليها دون اسم الاشارة كما فعله بعض  
 ظنا اي بناء على ظن ان ذلك اي اسم الاشارة  
 هو موضوع لامر عام الا انه يتعين بقرينة الا  
 شارة الحسية في استعماله في معين دون اصل  
 الوضع ومدلول الصير يتعين بالوضع الذي  
 هو مناط الجزئية ووجه الفساد مما مر من  
 ان التعيين فيه ايضا وضعي كالعلم والمفهوم  
 وقوله دون اسم الاشارة حال من صير اليها  
 اي متجاوئين اياه حيث لم يشمله التقسيم  
 وقوله ظنا مفعول له للتقسيم التبيين الرابع  
 تبين لك من هذا اي التقسيم المذكوران  
 معنى قول النجاة ان الحرف يدل على معنى في  
 غيره انه لا يدل بالمفهومية بان لا يكون  
 ملحوظا وقصدا وبالذات بل يكون ملحوظا  
 تبعا

تبعا وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا  
 المعنى لا يتضح غاية الاتضاح الا بتفهم مقدر  
 فنقول ان المعاني قد تكون ملحوظة فقصدا  
 وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعا غير مقصود  
 بذاتها بل على انها آلة لملاحظة غير دعا ومركبة  
 لمشاهدة ما سواها وهي بالاعتبار الاول مستقلة  
 بالمفهومية والثقيل وصالحة لان يحكم عليها او لا  
 وبالاعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية وغير  
 صالحة للحكم عليها وبها واستوضح ذلك  
 من قولك قادر زيد فانت في الحالتين مدركة  
 لنسبة القيام اليه لكنها في الحالة الاولى مدركة  
 من حيث امرها حالة بغير زيد والقيام والالة  
 لتعرف حالهما فكانها مارة لمشاهدتهما ولذا  
 لا يمكن لك ان تحكم عليها او لا وما في الحالة الثانية  
 فهي ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد  
 يمكنك اجراء المخصوص عليها بانها من باب  
 النسب والاضافات فهي على الاول غير مستقلة  
 بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة بها وهذا  
 كما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا

مة



بالابصار وقد يكون مبصرا يتبعها على انه لا يبصا  
غيره كالمراة فانك اذا نظرت اليها وشاهدت  
ما تشتم بها من الصورة فان قصدت ان تشاهدها  
الصورة فالمرأة في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها  
غير مبصرة قصد بل يتبعها ولا يمكن ذلك ان يحكم  
عليها او بها كما يمكن للصورة وان قصدت ان تشاهدها  
المراة نفسها تكون صالحة لان يحكم عليها اقربا  
فنسبة البصيرة الى مدركها كنسبة البصر الى  
محسوساته وادانته هذا فنقول امعني  
الابتداء امعني له تعلق بغيره كالسير مثلا  
فذلك اذا لاحظنا العقل قصدنا وبالذات  
كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحة لان يحكم عليه  
كما نقول الابتداء معنى اضافي وبه كما نقول ما يحكي  
عنه معنى الابتداء ويلزم منه ادراك متعلقه  
تبعها وبالقوى اجماعا وهو هذا الاعتبار مدلول  
لفظ الابتداء وله بعد ملاحظته على هذا الوجه  
ان تفيد به متعلق مخصوص فنقول ابتداء  
سير من البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال  
واذا لاحظنا العقل من حيث انه حاله بين

السير

الادليل لهم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ واردة  
نفسها لا وعليهم دعوى مثل المهمات في مثل قولهم  
حسب منهل او ثلاثة اخرى ولا يقدم عليها العقل  
فصلنا عن الفاضل ولقائل ان يقول فحينئذ لا يكون  
امتوا في قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اسما لا تتقوا  
وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظ امتوا فلا يصح  
قول النحاة ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او فعل  
واسم والجواب ان المراد من قولهم ولا يتأتى الخ  
الظاهر انه لا يتأتى الا في اسمين حقيقة او ما يقوم  
مقامهما وامتوا من حيث ارادة نفس اللفظ  
به كالاسم المستقل بالمفهومية ولا بد من اعتبار  
هذا التقدير لئلا يشكلك ذلك الحصر وتغير الكلام  
والمبتدأ اللهم الان يقال ذلك الحصر وتلك  
التعريفات صنية على اعتبار ما هو شائع  
من الاستعمالات ان على اعتبار النواذر واذا كان  
معنى الفعل والحرف كذلك فامتنع الخبر عنهما  
التنبيه التاسع **الفعل مدلوله كلي ولما**  
ذكر في التنبيه الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر  
في التنبيه التاسع جهة الافتراق **اعلم** ان الفعل



باعتبار بعض معناه وهو الحدث كلي وما باعتبار  
تمام معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين الي  
موضوع ففي كليته نظير بل هو باعتبار تمام معناه  
كالخرف فكما ان لفظة من موضوعه وصنعا عاما  
لكل ابتداء خاص بخصوصه كذا لك لفظة صر  
موضوعه وصنعا عاما لكل نسبة الحدث الى فاعل  
بخصوصه فاجعله من اقسام اللفظ الموضوع لفظ  
كلي غير مستقيم ولما كان الحدث الذي هو جزئي  
معني الفعل مستقلا بالمعنى موصية **قد يتحقق في**  
**دوات متعددة** صالحة للاشتاب الي كل منها  
**في ان نسبته الي خاصي** منها اي من كل واحد  
منها **في خبريه** اي بالفعل باعتبار ذلك الحدث  
عن شئ وهو بهذا الاعتبار مستند ادعاء  
قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن  
جعله مستندا اليه **دون الحرف** اذ **تصلح تحصل**  
**مدلوله** اي تعقل مدلول الحرف الذي هو متصل  
الذهني **انما هو بما يحصل له** اي بتبعية ما يحصل  
مدلول الحرف له من متعلقه واذا كان غير مستقل  
في التعقل والتحقق **فلا يعقل لغيره**

فلا

فلا يكون مخيرا به كما لا يكون مخيرا عنه لذللك  
التنبيه **العاشر في صير الغائب وفي كليته نظر**  
**فتأمل** وجه النظرات الصير مطلقا سواء كان  
للغائب او للمتكلم او المخاطب موضوعا لكل من  
المستخصات وصفا كلييا عاما فقد علم منه ان في  
كلية الصير الغائب باعتبار توهم وضع كل واحد  
من افراد المفهوم كلي كوضع هو لمفهوم الواحد  
المذكر الغائب نظرا وفي بعض السبع وفي كليته  
وجزئية نظره وجهه ان كثيرا ما يكون المرجع اليه  
الصير الغائب كلييا كما يكون جزئيا والحكم بان  
في احدهما مجاز بعيد لكثرة فالجزء بكليته  
محل نظر قائل والمحق انه قد يكون كلييا وقد يكون  
جزئيا والمص انما عده من الجزئيات نظر الى ان  
ائمة اللفظة عدوا المصنرات مطلقا من المعارف  
واعتبر وافها الجزئية بناء على تعريف المعرفة بما  
وضع لشي بعينه التنبيه **الحادي عشر** المقصود  
من هذا الاشارة على تفرقة بين الاسماء التي  
تشابه الحروف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل  
**دو وفوق فان مفهوما كلي لا شي**

ثبته



صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جز  
 يمين اضافيين بالنسبة الى معناها الذي هو  
 الصاحب والعلو لغرض الاضافة فلا يكونان  
 جزئيين بحسب الوضوح بل مجرد استعمالهما في  
 في الجزئيين الاضافيين الذي يكونان كليتين  
 كما تقول الانسان ذو لظن وذو احياء ولذا  
 لا يصح ان يحمل على الجزئية الحقيقية كما يبادر  
 من المقابلة بالكلي فظهرت التفرقة بينهما وبين  
 الحرف اذ معنى الحرف جزء الشخص كما بين التسمية  
 الثاني عشر لا يربك اي لا يوقعك في الشك  
 والريبة تقاوم الالفاظ بعضها مكان  
 بعض اي يتناوب بعضها مكان بعض وان  
 وقع بالضم فالمعنى تناوبها واقعا عوضا  
 مكان بعض على ان الجملة حال مؤكدة اذ  
 المقترن الوضوح ختم الرسالة بدفعه ما عسى  
 ان يخطر ببعض الاوهام وهو ان الحكم بالكلية  
 والجزئية والقائمة والموصولية وامثالهما  
 للالفاظ انما هو باعتبارها استعمالها من المعاني  
 فاذا قلت مثلا جاني ذواما او اردت به زيدا

فيحتمل

فيحتمل ان يتوهم انه جزئي لا يستعمل في الجزئي  
 ولذا اذا تحضر في نسخة حفظ  
 التوراة في زبد فقلت الذي حفظ التوراة  
 في هذه الليلة حاضر فربما يتوهم ان هذه  
 الالفاظ اعلام شخصية لا انما المراد منها  
 ومن العلم الشخصي ووجه الدفع ما ذكر من ان  
 المعتبر في الالفاظ هو حال الوضوح والموضوع له  
 في ذواتهم كالي وان استعملها هنا في شخص  
 فلا يكون جديا بخلاف من يرب  
 فانه جزئي لو ضعه لذاك الشخص  
 وكذا لك الحال في مثل هذه الصورة والله  
 اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
 وصلي الله على سيدنا محمد وعلى اله  
 وصحبه وسلم وكان الواقع من  
 كتابت هذا التاريخ المباركة يوم  
 الجمعة المباركة الموافق خمسة عشر خلت  
 من شهر رجب المباركة الذي هو من  
 شهر ربيع الثاني وما يتبين واحد وثمنا  
 على يد الفقير الى ربه القدير السيد علي الشوكري الزقواوي  
 وصلي الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم  
 الصير



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الرحمن

الرحيم والصلاة والسلام

علي أشرف المرسلين سيدنا محمد

النبي الكريم وعلى آله وصحبه

الطاهرين أما بعد فإن صدق

الحديث كتاب الله تعالى

وخير الهدى هدى سيدنا محمد

صلى الله عليه وآله وسلم

وشأن الأمور محدثاتها وكل محدثة

بدعة وكل بدعة ضلالة وكل

ضلالة في النار وبالسند المتصل إليه

قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم إن الله يعبد ليعمل أهل النار

فيختم له بالجنة وإن الرجل ليعمل

عمل أهل الجنة فيختم له بالنار

بسم الله الرحمن الرحيم



٤١٤  
(شرح الرسالة الوضعية) ، تأليف الصمرقندي ، أبو القاسم

ش ١٥  
ابن أبي بكر - بعد ٥٨٨٨ هـ . كتبه علي الشوبكي

الشرقاوي ، سنة ١٢٩١ هـ .

٦٢٠٢ ١٦ ق ١٩ س ١٦ × ٢٢ سم

نسخة حسنة ، بأثنائها نقص خطها نسخ معتاد ،

طبع .

الأعلام (ط ٤) ١٧٣ : ٥ الأهرية ٤ : ٥٤

١ - الصرف والوضع ، اللغة العربية أ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

ف ١٣٤١ / ٢